اليوم العالمي للموئل 2020

في أول يوم أثنين من شهر أكتوبر من كل عام ومنذ إطلاقه من قبل منظمة الأمم المتحدة في العام 1986، تحتفل أغلب الدول باليوم العالمي للموئل والذي يهدف إلى إسقاط الضوء على حالة المستوطنات البشرية وقضايا وتحديات التحضر على مستوى العالم، والتأكيد على حق جميع سكان العالم في الحصول على "المأوى" أو المسكن المناسب، بالإضافة إلى التذكير بالدور الكبير والأساسي للدول والحكومات ومؤسساتها المختصة على مختلف المستويات وضرورة تحمل مسئولياتها بوضع الخطط المناسبة وتبني السياسات والحلول والممارسات التي من شأنها أن تحقق تنمية حضرية مستدامة يتمتع من خلالها السكان بكل أطيافهم بمقومات الحياة الأساسية من مرافق وخدمات وفرص اقتصادية وظروف معيشية صحية وآمنة دون أن يستثني أحدا.

على الرغم مما يشهده العالم في القرن الواحد والعشرين من تطور اقتصادي وتكنولوجي ومعرفي لم تشهده البشرية من قبل، إلا أن العديد من مناطقه لا تزال تعاني من مشكلات حضرية كبيرة كانتشار العشوائيات التي تؤوي الملايين في ظروف معيشية مزرية، مهددين بالإجلاء بسبب عدم قانونية بناء مساكنهم وملكيتهم للأراضي التي بنيت عليها، بالإضافة الى غياب المتطلبات الصحية الأساسية كأنظمة الصرف الصحي والتخلص من النفايات، علاوة على التكدس السكاني في وحدات سكنية غير مناسبة ومهددة بالدمار بسبب الحرائق وسقوط الأمطار الكثيفة والإنزلاقات الأرضية والعواصف وغيرها من ظروف استثنائية وذلك بسبب عدم مناسبة وخطورة المواقع التي بنيت عليها وعدم اتباع معايير بنائية مناسبة ومقاومة لتلك الظروف.

القرن العشرين والواحد والعشرين هما بلا منازع "قرني التحضر العالمي"، حيث شهد العالم وسيشهد خلالهما نموا تاريخيا في أعداد ونسبة السكان من قاطني المناطق الحضرية في جميع القارات. وتشير البيانات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة بأن نسبة التحضر العالمي العام قد قفزت من 17% في العام 1900 إلى 58% في العام الحالي 2020 ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 64% بحلول العام 2050 ويؤدي هذا الأمر إلى الزيادة الضخمة والاستثنائية في أعداد

السكان في معظم المدن والمراكز الحضرية حول العالم وظهور مدن ومراكز حضرية جديدة وعديدة.

معدلات النمو الحضري تلك والزيادة الضخمة والمضطردة في أعداد السكان في المدن نتيجة للنمو الطبيعي والهجرات من المراكز والمناطق الريفية والمدن الأصغر حجما تجلب معها العديد من التحديات للمدن وحكوماتها وأجهزتها التشريعية والتنفيذية على كافة المستويات.

تتعدد وتتنوع التحديات الحضرية التي تواجهها المدن ولا يتسع المجال في مقال مقتضب كهذا أن نستعرض جميع تلك التحديات ولا أن نوفيها حقها من النقاش التفصيلي، ولكننا سنحاول فقط أن نستعرض بعض من أهم هذه التحديات بإيجاز ونسلط الضوء على بعض الحلول المبدئية.

يعاني عدد كبير من مدن العالم من غياب منظومات التخطيط الحضري العصرية والفاعلة والمدعومة بالتشريعات وأطر الحوكمة الضرورية التي تمكنها من التعامل مع التحديات الحضرية الاستراتيجية والتي تزداد تعقيدا بسبب النمو السكاني الكبير والتحولات التكنولوجية وتحديات التغير المناخي المحتملة وغيرها، ويعيقها ذلك من وضع الخطط الاستبقاية المتكاملة والمناسبة، وكذلك يضعف ذلك من قدرة هذه المدن على إمكانية تنفيذ الخطط الحضرية الشاملة الموضوعة مما يفقدها القدرة على التعامل مع هذه التحديات التراكمية بطريقة مؤثرة.

من أهم التحديات التي لا زال تواجهها العديد من الدول هو استمرار تدفق الهجرات السكانية الكبيرة من المناطق الريفية الى المدن الرئيسية واستمرار تضخمها وتفاقم المشكلات المصاحبة لهذا التدفق اليومي في مختلف مجالات ومتطلبات التنمية الحضرية والحياة اليومية للسكان، ويتطلب هذا الأمر وضع خطط تنموية استراتيجية اقتصادية وعمرانية وطنية واقليمية مدعومة بإمكانيات وبرامج تنفيذية يتم من خلالها معالجة أسباب هذه الهجرات والحد منها وإحداث توازن وتدرج في توزيع المستوطنات البشرية حسب أحجامها وأدوارها الوظيفية في إطار وطني متكامل.

يمثل المسكن أحد أهم الحاجات الأساسية للإنسان عبر التاريخ، وتسعى الدول بمختلف أيديولوجياتها وأنظمتها الإقتصادية خلال المئة سنة الماضية وباستخدام السياسات والبرامج والآليات المختلفة إلى تحقيق هدف واحد وهو ضمان أن يتمتع جميع السكان باختلاف مستوياتهم الإقتصادية وحالتهم الاجتماعية بفرص اسكانية ملائمة تناسب قدراتهم المالية ضمن بيئات حضرية متكاملة الخدمات والمرافق تتوافق مع اختياراتهم الاجتماعية والحياتية. على الرغم من النجاحات الكبيرة في تحقيق هذا الهدف إلا أن هناك الكثير من الإخفاقات في العديد من الحالات في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء. ففي حين أنه لازال هناك الملايين من الفقراء في الدول النامية يعيشون في مجتمعات عشوائية وظروف اسكانية سيئة محفوفة بالمخاطر، نجد بأن أغلب ما يعرف بمدن دول العالم الأول الغنية على سبيل المثال غير قادرة على إحتواء مشكلة السكان المشردين الذين يعيشون على الأرصفة وبين الأزقة في مراكز المدن الكبيرة والمتوسطة.

معدلات التحضر الكبيرة والنمو الاقتصادي التي شهدها العالم خلال العقود الماضية جاءت بتحديات ضخمة إنعكست سلبا على البيئة الطبيعية بمواردها ومكوناتها الأساسية. يستنزف العالم الكثير من الموارد البيئية الطبيعية استنزافا جائرا في أغلب الأحيان بهدف الاستهلاك البشري ودفع عجلة ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وخلق الوظائف وارتفاع التنافسية بين الدول والشركات الكبرى، ونتج عن كل ذلك ارتفاع معدلات التلوث والإضرار بالبيئة على مختلف المستويات الجغرافية، وقد أدى ذلك إلى حدوث ما يعرف بظاهرة "التغير المناخي" وما سيترتب عليها من آثار وتحولات بيئية كبيرة لم تشهدها البشرية في القرون القليلة الماضية وقد تؤدي إلى تغيير وجه الكرة الأرضية ويتطلب هذا الأمر استعدادا كبيرا للحماية والحد من آثارها المدمرة المتوقعة على المدن الساحلية والجزر بشكل أكبر ولكن دون أن تستثني أي جزء من العالم.

توفير منظومات النقل الحضري المتكاملة والمستدامة والكفوة التي تستطيع مواكبة متطلبات النمو السكاني المتزايد والأنشطة الاقتصادية يمثل كذلك واحدا من أبرز التحديات التي تواجهها مدن القرن الواحد والعشرين. تزايد الإزدحام المروري في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم وما يترتب على ذلك من كلف اقتصادية واجتماعية وبيئية، وغياب التكامل بين تخطيط ومشاريع

النقل وتخطيط استعمالات الأراضي الحضرية في كثير من مناطق العالم، ضعف وتدهور البنى التحتية بسبب قلة الاستثمار في المرافق وشبكات النقل الأساسية والارتفاع الكبير في تكلفة النقل على الفرد والمؤسسات الاقتصادية، والحاجة إلى التكيف والتحول المصاحب للتطور التكنولوجي في وسائل النقل الحديثة تمثل عينة من أهم التحديات الحضرية التي تواجه المدن.

كان ذلك استعراضا موجزا لبعض من أهم التحديات التي تواجهها مدن العالم في القرن الواحد والعشرين، وبمناسبة احتفال العالم باليوم العالمي للموئل نأمل بأن يعمل جميع المعنيين بهذا الشأن على اسقاط الضوء على هذه التحديات ومناقشة الحلول المجدية للتصدي لمثل تلك التحديات وغيرها بهدف تحقيق تنمية حضرية متكاملة ومستدامة تنعكس بالإيجاب على الإنسان حاضرا ومستقبلا وعلى البيئة التي يعيش عليها وبها.

د. سالم علي الشافعي

أستاذ وخبير التخطيط الحضري

salemalshafiei@gmail.com